الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

كلمة معالي الوزير

أمام المجتمع المدني بسطيف 6-7 ماي 2018

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

- السيد والي الولاية وممثلي السلطات المحلية ؛
- السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي، والسيدات والسادة المنتخبين الوطنيين والمحليين ؛
- السيدات والسادة أعضاء الأسرة الثورية ؛
- أسرة الإعلام ؛
- أيها الجمع الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يسرّني في بادئ الأمر أن أتوجه بتحية خاصة لأبناء هذه الولاية الذين كان لي شرف كبير وأن عملت معهم يدا في يد أيام كنت واليا عليها، وها نحن اليوم نقف على عديد النتائج التي حققتها والتي تؤهلها لأن تكون نموذجا يحتذى به في شتى المجالات خاصة في مجال الاستثمار والمقاولاتية.

أيها الجمع الكريم،

ونحن نحلّ اليوم في هذه الولاية التاريخية قبل يوم أو سويعات من إحياء ذكرى أليمة على الشعب الجزائري، ذكرى بقيت وصمة عار على المستعمر الفرنسي، أزالت الستار على حقيقة الكيل بمكيالين للعالم كله وليس للشعب الجزائري لوحده، فما كان لأبناء هذه المنطقة الطاهرة وإخوانهم بكل من قالمة وخراطة وسكيكدة وما إليها، إلا ليهبّوا هبة رجل واحد مستبشرين بنور الحرية التي سيقوا للدفاع عنها لكي ينعم المستعمر بحريته، إبان الحرب العالمية الثانية، ليفاجأوا بغدر العدو، غدر كان مجرّد من معاني الانسانية، بل كان في أقبح صور الإجرام، أين تمت إبادة أكثر من 45 ألف شهيد من هذه الأمة، وشكل هذا الحدث محطة فارقة للشعب الجزائري والانسانية جمعاء.

هذا الغدر الذي كاله المستعمر الفرنسي، وظن أنه بمأساة الثامن من ماي 1945، قد قضى على طموح شعبنا وإرادته في انتزاع حريته وسيادته، ولكنه كان مخطأً، فكانت هذه الجريمة الشنعاء أول مسمار دُقَّ في نعش المستعمر، فبعد أقل من عقد من الزمن, انتفض الشعب في ثورته التحريرية المجيدة، معيدا التاريخ إلى مساره الطبيعي، بثمن قل ما دفعه شعب آخر.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

إن ولاية سطيف فكما كانت بالأمس في طليعة الحركة التحريرية، فهي اليوم في طليعة الحركة التنموية، والكل يشهد على ذلك، فقد خصّها فخامة رئيس الجمهورية ببرامج تنموية كبيرة في شتى المجالات ارتقت بهذه الولاية إلى قطب اقتصادي بامتياز.

وما يميز هذه الولاية، الحركية التي تشهدها على جميع الأصعدة، سواء أكانت في مجال البنى التحتية والمشاريع المهيكلة، أو الحركية التجارية والصناعية والتكنولوجية والفلاحية والسياحية وفي مجالات النقل العصري وحتى الرياضية، حركة، كما قُلْتُ، زادت من وتيرتها روح المبادرة والمقاولاتية وتبجيل قيمة العمل التي لمستها في أبناء هذه الولاية الناجحة.

إن عاصمة الهضاب العليا، ستكون أيضا أمام فرصة أخرى للدفع بعجلة التنمية، هذه المرة بالمناطق النائية والتي سيكون لها نصيبها ضمن برنامج الهضاب العليا الذي يموله الصندوق الخاص لتنمية الهضاب العليا الذي أمر فخامة السيد رئيس الجمهورية بإعادة تفعيله السنة الفارطة، هذا بالإضافة إلى المخططات البلدية للتنمية الخاصة بالمشاريع الجوارية.

وباعتبارها قطبا اقتصاديا بامتياز، فإن ولاية سطيف قد جعلت من بعض دوائرها مناطق مرشحة لأن تكون ضمن المرحلة القادمة من التنظيم الإداري الجديد بخلق ولايات منتدبة على مستوى الهضاب العليا، وهذا من أجل الدفع أكثر بحركية التنمية والتي نهدف من خلالها إلى رفاهية المواطن، وبلوغها إلى كل نقطة في ربوع هذا الوطن الغالي.

- أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

يحق لكم اليوم أن تعتزوا بما آلت إليه ولايتكم، التي عرفت تطورا بسرعة فائقة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت قبلة اقتصادية، وتجارية، وهو ما نلحظه من خلال عديد المناطق الصناعية، ومناطق النشاطات، وإلى جانب ذلك، فهي مدينة جامعية كبيرة، بجامعتها ومعاهدها، التي يجب أن تساهم أيضا في الحركية الاقتصادية، من خلال التكوين واستغلال البحوث العلمية والتكنولوجية في مجال الاستثمار والصناعات الحديثة.

إن مسيرة التنمية لن تتوقف إلى هنا، فولاية سطيف فرضت نفسها في الميدان، وها هي اليوم مرشحة لأن تستفيد من مشاريع مهيكلة أخرى نذكر على سبيل المثال توسعة مطار 8 ماي 1945 الدولي، وكذلك الانطلاق في استغلال شبكة

الترامواي، بالإضافة إلى مشاريع أخرى تضاف إلى ما تم انجازه خلال البرامج الخماسية لفخامة رئيس الجمهورية.

إننا اليوم قد قطعنا أشواطا كبيرة في التنمية، فبعدما كنا كسلطات عمومية نقوم بتدشين مشاريع عمومية، ها قد أصبحنا اليوم نقف أيضا على مشاريع استثمارية لمتعاملين اقتصاديين خواص ليست بالهينة بل تضاهي نظيراتها في عديد البلدان، وبمقاييس عالمية.

هذه النظرة تجسد المغزى الذي يجب أن ندركه وهو مغزى كرسه التعديل الدستوري الذي أقره فخامة السيد رئيس الجمهورية في مجال التنمية المستدامة، الذي ألزم الدولة على تحسين مناخ الأعمال لفائدة الحاملين للمشاريع والمستثمرين الحقيقيين، وكذا تشجيع ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية.

وعليه فإن المسؤولية الكبرى ملقاة على عاتق مؤسساتنا من القطاع الخاص، وخاصة شبابنا الحامل للمشاريع، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني والانعتاق من التبعية إلى المحروقات، ولهم منّا كل الدعم والمرافقة.

أيها الجمع الكريم،

إن ما تم تحقيقه لغاية اليوم لم يكن لولا سياسة التسامح والمصالحة الوطنية التي انبهر العالم من نتائجها عبر رأب الصدع ولملمة الجراح، والتطلع لأفق أفضل، كان مهندسها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي وافق مشروعه طموح هذا الشعب الأبي، فما كان إلا أن هبوا هبة رجل واحد لاعتناق السلم والتسامح وما ننعم به اليوم من أمن وسكينة وتطلع لغد أفضل لخير دليل على ذلك، فدعونا في هذا الشهر المبارك من شعبان الذي يوافق أيضا ذكرى الثامن من ماي 1945، لأن نترحم على كل من ضحوا من أجل أن تبقى الجزائر صامدة وشامخة شموخ الجبال، فرحمة الله تعالى وبركاته على شهداء ثورتنا المجيدة وعلى شهداء الواجب الوطني.

أقول لكم في الأخير بأن نعمة الأمن غالية، فلا تدعوا أيا كان يحاول العبث بها، فنحن نتطلع لأن تكون بلادنا قوية، ولن تكون إلا بشعبها ثم بمؤسساتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.